

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

رقم الصادر : ١٢٧٥٩/ر  
تاريخ الصادر : ١٤٢٧/٠٣/٢٢  
المرفقات : ٢٩ لعة



المملكة العربية السعودية

ديوان رئاسة مجلس الوزراء



سلمه الله

صاحب المعالي وزير المالية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

نبعث لكم طيه مايلي:

**أولاً:** نسخة من قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٦٥) وتاريخ ١٤٢٧/٣/١٩ هـ القاضي بالموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية أذربيجان في شأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة في مدينة الرياض في ٢٨ محرم ١٤٢٦ هـ الموافق ٩ مارس ٢٠٠٥ م وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

**ثانياً:** نسخة من المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٢٧/٣/٢٠ هـ الصادر بالمصادقة على ذلك.

وحيث تمت الموافقة الكريمة على القرار.. نأمل إكمال اللازم بموجبه وتقبلوا تحياتنا...،،،

عبدالعزیز بن فهد بن عبدالعزيز

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

نسخة لوزارة الداخلية

نسخة لوزارة الخارجية

نسخة لمجلس الشورى

نسخة لوزارة العدل

نسخة لوزارة الخدمة المدنية

نسخة لوزارة التجارة والصناعة

نسخة لوزارة الثقافة والإعلام

نسخة لوزارة الاقتصاد والتخطيط

نسخة لديوان المراقبة العامة

نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء

نسخة للهيئة العامة للاستثمار

نسخة للأمانة العامة لمجلس الوزراء

نسخة للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية  
مجلس الوزراء  
الرياض - الحاضرة

قرار رقم : ( ٦٥ )

وتاريخ : ١٦ / ٣ / ١٤٢٢ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٤٠٩٠٣/ب وتاريخ ١٢/١٠/١٤٢٦ هـ ، المشتملة على برقية معالي وزير المالية رقم ١٢١٨/٣/٥ وتاريخ ٣/٢/١٤٢٦ هـ ، المتضمنة طلب الموافقة على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أذربيجان في شأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٩) وتاريخ ٢٣/١٠/١٤٢٥ هـ .

وبعد الاطلاع على مشروع الاتفاقية المشار إليه .

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (١٢٨) وتاريخ ٩/٤/١٤٢٦ هـ ، المعد في هيئة الخبراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٩/٤٥) وتاريخ ٨/٩/١٤٢٦ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٥٧١) وتاريخ ٢٦/١٠/١٤٢٦ هـ .

يقرر

الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أذربيجان في شأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ، الموقعة في مدينة الرياض في ٢٨ محرم ١٤٢٦ هـ الموافق ٩ مارس ٢٠٠٥ م وذلك بالصيغة المرافقة .  
وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .

٢٥  
عبدالله

رئيس مجلس الوزراء





الرقم : م / ١٩

التاريخ : ١٤٢٧/٣/٢٠ هـ

بِعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٣٩/٤٥) وتاريخ ١٤٢٦/٩/٨ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٦٥) وتاريخ ١٤٢٧/٣/١٩ هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أذربيجان في شأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ، الموقعة في مدينة الرياض في ٢٨ محرم ١٤٢٦ هـ الموافق ٩ مارس ٢٠٠٥ م ، وذلك بالصيغة المرافقة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اتفاقية بين

حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أذربيجان  
في شأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

إن حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أذربيجان (المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين" ) .

أخذت في الاعتبار علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين ، وعازمتين على تهيئة ظروف مواتية للاستثمارات التي يجريها مستثمرو أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر على أساس المنفعة المتبادلة .  
وإدراكاً منهما بأن اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ستسهم في تشجيع الاستثمار وزيادة الازدهار لكلا البلدين .  
قد اتفقتنا على ما يلي :

### (المادة الأولى)

لأغراض هذه الاتفاقية : تعني المصطلحات التالية المعاني الموضحة أمام كل منها :

١- استثمار : كل نوع من الأصول التي يملكها أو يسيطر عليها مستثمر من طرف متعاقد في

إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لتشريعات هذا الطرف ، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

أ- الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ، وكذلك أي حق آخر مثل: الرهونات العقارية ، والإيجارات ، وحق حجز ممتلكات مدين وفاء لدين ، والتعهدات والحقوق المماثلة .

ب- الأسهم عموماً وأسهم الشركات وسنداتها وأي نوع آخر من الحقوق أو المصالح في الشركات والأوراق المالية التي يصدرها طرف متعاقد أو أي من مستثمريه .

ج- المطالبات بالأموال مثل القروض، أو بأي نشاط ذي قيمة اقتصادية مرتبط بالاستثمار .

د- حقوق الملكية الفكرية التي تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - حقوق الطبع وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية والمعرفة الفنية، والعلامات التجارية الفارقة، وأسرار التجارة والأعمال والأسماء والشهرة التجارية .



هـ- أي حق ممنوح بموجب نظام أو عقد عام أو أي ترخيص أو تصريح أو امتياز أصدره طرف متعاقد وفقاً لنظامه .

ولا يؤثر أي تبديل في الشكل الذي تستثمر به الأصول أو يعاد استثمارها على تصنيفها الاستثماري ، بشرط ألا يتعارض هذا التبديل مع تشريعات الطرف المتعاقد الذي يجري الاستثمار في إقليمه .

٢- العائدات : المبالغ التي يدرها أي استثمار ، وتشمل - على سبيل المثال لا الحصر - الأرباح ، وأرباح الأسهم، والريوع ، ومكاسب رأس المال ، وأي مدفوع مماثل .  
٣- مستثمر :

أ- فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية يعني ما يلي :

١/أ- الأشخاص ذوو الصفة الطبيعية حاملون جنسية المملكة العربية السعودية وفقاً لأنظمتها .

٢/أ- أي كيان له -أو ليس له- شخصية قانونية أسس وفقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية ومقره الرئيس في إقليمها مثل : الهيئات ، والمؤسسات والجمعيات التعاونية والشركات ، والشراكات والمكاتب والمنشآت والصناديق والمنظمات وجمعيات الأعمال والكيانات المماثلة الأخرى، بغض النظر عما إذا كانت محدودة المسؤولية أو لم تكن .

٣/أ- حكومة المملكة العربية السعودية ومؤسساتها وسلطاتها المالية ، مثل مؤسسة النقد العربي السعودي، والصناديق العامة، والمؤسسات الحكومية الأخرى المماثلة في المملكة العربية السعودية .

ب- فيما يتعلق بجمهورية أذربيجان يعني ما يلي :

ب/١- أي مواطن يكون من جنسية أذربيجان وفقاً لقوانينها ، أو .



ب/٢- الشخص ذو الصفة القانونية ، أو الكيان القانوني المؤسس وفقاً لقانون جمهورية أذربيجان بما في ذلك الجهات الحكومية وغير الحكومية .

٤- إقليم :

أ- فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية :

يعني إقليم المملكة العربية السعودية، المناطق التي تدخل ضمن الحدود البرية، والمناطق البحرية ، والمناطق الواقعة تحت سطح البحر التي تمارس عليها سيادتها وحقوقها السيادية أو القضائية وفقاً للقانون الدولي .

ب- فيما يتعلق بجمهورية أذربيجان :

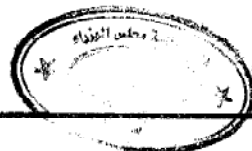
إقليم جمهورية أذربيجان بما في ذلك قطاع بحر قزوين الخاص بها والذي تمارس عليه حقوقها السيادية و القضائية وفقاً لقانونها المحلي و القانون الدولي .

#### (المادة الثانية)

١- يشجع كل طرف متعاقد في إقليمه استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ، ويسمح بدخول هذه الاستثمارات وفقاً لأنظمتها ولوائحها . ويمنح في جميع الأحوال هذه الاستثمارات معاملة عادلة ومتكافئة .

٢- تتمتع استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين بالحماية والأمن في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٣- لا يتخذ أي من الطرفين المتعاقدين في إقليمه - بأي حال من الأحوال - أي إجراء تعسفي أو تمييزي من شأنه أن يضعف إدارة استثمارات الطرف المتعاقد الآخر ، أو صيانتها، أو استخدامها، أو التمتع بها ، أو التصرف فيها .



### (المادة الثالثة)

- ١- يمنح كل طرف متعاقد استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وكذلك عوائدها - بمجرد السماح بدخولها - معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات وعوائد استثمارات مستثمري أي دولة ثالثة .
- ٢- يمنح كل طرف متعاقد - وفقاً لتشريعته - استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وكذلك عوائدها - بمجرد السماح بدخولها - معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات مستثمريه وعوائدها .
- ٣- يمنح كل طرف متعاقد في إقليمه مستثمري الطرف المتعاقد الآخر - فيما يتعلق بإدارة الاستثمارات أو صيانتها أو استخدامها أو التمتع بها أو التصرف فيها أو فيما يتعلق بوسائل ضمان حقوقهم في مثل هذه الاستثمارات كالتحويلات والتعويضات أو فيما يتعلق بأي نشاط آخر له ارتباط بذلك - معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري دولة ثالثة أيهما أفضل .
- ٤- لا تسري الأحكام الواردة في الفقرات (١) ، (٢) ، (٣) من هذه المادة على المزايا التي يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة بمقتضى عضويته في اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة ، أو ارتباطه بأي من ذلك .
- ٥- لا تسري الأحكام الواردة في هذه المادة على الأمور المتعلقة بالضرائب .

### (المادة الرابعة)

- ١- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين مصادرة الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الطرف المتعاقد الآخر . كما لا يجوز له تأمينها ، أو إخضاعها لأي إجراء يترتب عليه آثار لها مفعول المصادرة أو التأميم ، إلا أن يكون ذلك للمنفعة العامة ومقابل تعويض عاجل ومناسب وفعال ، وبشرط أن تكون هذه الإجراءات غير تمييزية ووفقاً للأنظمة الداخلية ذات





التطبيق العام . يكون هذا التعويض معادلاً للقيمة السوقية للاستثمارات التي صودرت مباشرة قبل التاريخ الذي شاع فيه العلم بالقيام أو احتمال القيام بالمصادرة أو التأميم أو أي إجراء مماثل . ويدفع هذا التعويض دون تأخير مشتملاً على معدل عائد يحتسب على أساس معدل العائد السائد في السوق من تاريخ المصادرة حتى وقت الدفع . ويكون هذا التعويض قابلاً للتحويل إلى نقد وقابلاً للتحويل إلى الخارج بلا قيود . تتم في وقت المصادرة أو التأميم أو الإجراء المماثل - أو قبل ذلك - صياغة نص بأسلوب مناسب، وذلك لتقرير مثل هذا التعويض ودفعه . وتخضع نظامية هذه المصادرة أو التأميم أو الإجراء المماثل، وكذلك مبلغ التعويض، للمراجعة وفقاً للإجراءات القانونية.

- ٢ - يُمنح مستثمرو أي طرف متعاقد تلحق باستثماراتهم خسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر - نتيجة للحرب أو أي نزاع مسلح آخر، أو ثورة أو حالة طوارئ وطنية - معاملة من هذا الطرف لا تقل أفضلية عن المعاملة التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري دولة ثالثة، فيما يتعلق برد الاستثمار إلى ما كان عليه أو بالتعويض عن الأضرار أو الخسائر أو أي تدابير تعويضية أخرى، على أن تكون هذه المدفوعات قابلة للتحويل بلا قيود .
- ٣ - يتمتع مستثمرو أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالأمور المنصوص عليها في هذه المادة .

#### ( المادة الخامسة )

إذا دفع أي من الطرفين المتعاقدين أو أي جهة ذات علاقة مبلغاً لمستثمر - بموجب ضمان- لاستثماره في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فإن هذا الطرف يقر بتحويل أي حق أو مطالبة من جانب المستثمر أو أي من الكيانات التابعة له إلى الطرف المتعاقد الأول أو أي جهة ذات علاقة به .



### (المادة السادسة)

١- يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر التحويل الحر للمدفوعات المتعلقة بالاستثمارات أو عائداتها التي في حوزتهم في إقليم الطرف المتعاقد الأول ، وبخاصة ما يأتي:

- أ- رأس المال والمبالغ الإضافية الخاصة بالمحافظة على الاستثمار أو زيادته .
- ب- العائدات .
- ج- المبالغ التي تسدد بها القروض .
- د- الإيرادات المتحققة من تصفية أو بيع الاستثمار أو جزء منه .
- هـ- التعويض المنصوص عليه في المادة (الرابعة) .

### (المادة السابعة)

١- تتم التحويلات المنصوص عليها في المواد (رابعاً) أو (خامساً) أو (سادساً) دون تأخير وبسعر الصرف السائد المعمول به في التاريخ الذي يتقدم فيه المستثمر بطلب التحويل .

٢- إذا لم يكن هناك سعر صرف سائد، يكون سعر الصرف مطابقاً لسعر الصرف الحاصل من تلك الأسعار التي يطبقها صندوق النقد الدولي لتحويل العملات المعنية إلى حقوق السحب الخاصة.

### (المادة الثامنة)

إذا كان تشريع أي من الطرفين المتعاقدين أو الالتزامات القائمة وفقاً للقانون الدولي في الوقت الحاضر أو التي قد توجد في المستقبل بين الطرفين المتعاقدين بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، تتضمن لائحة تنظيمية سواء أكانت عامة أم محددة ، تعطي الحق للاستثمارات التي يقوم بها مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في الحصول على معاملة أكثر أفضلية من تلك التي تنص عليها



هذه الاتفاقية ، فإن هذه اللائحة التنظيمية - إلى الحد الذي تكون فيه أكثر أفضلية - سوف يسري العمل بها عوضاً عما جاء في هذه الاتفاقية في هذا الصدد.

### (المادة التاسعة)

تسري هذه الاتفاقية أيضاً على الاستثمارات القائمة - قبل تاريخ العمل بهذه الاتفاقية - من قبل مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بما يتمشى مع تشريعاته.

### (المادة العاشرة)

- ١- تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها كلما كان ذلك ممكناً من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين عبر القنوات الدبلوماسية .
- ٢- في حالة تعذر تسوية الخلاف بهذه الطريقة خلال ستة أشهر ، فإنه يعرض بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين على التحكيم .
- ٣- يتم تشكيل هيئة تحكيم خاصة لهذا الغرض على النحو التالي : يقوم كل طرف متعاقد بتعيين عضو واحد، ويتفق هذان العضوان على مواطن دولة ثالثة كرئيس لهما ويتم تعيينه من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين . ويتم تعيين العضوين خلال شهرين والرئيس خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذي قام فيه أي من الطرفين المتعاقدين بإبلاغ الطرف المتعاقد الآخر بنيته عرض موضوع النزاع على هيئة تحكيم .
- ٤- إذا لم تتم مراعاة الفترات الزمنية المنصوص عليها في الفقرة (٣) من هذه المادة ، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين في حالة عدم وجود أي ترتيب آخر بهذا الخصوص دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة، وإذا كان الرئيس من مواطني إي من الطرفين المتعاقدين أو إذا كان هناك ما يحول دون قيامه بالمهمة المذكورة يقوم نائب



الرئيس بإجراء التعيينات اللازمة ، وإذا كان نائب الرئيس أيضاً من مواطني إي من الطرفين المتعاقدين أو إذا كان هناك ما يحول بينه وبين قيامه بالمهمة المذكورة ، فإن عضو محكمة العدل الدولية التالي له في المرتبة والذي لا يكون من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين يقوم بالتعيينات المطلوبة .

٥- تتوصل هيئة التحكيم إلى قراراتها بأغلبية الأصوات ، وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة، ويتحمل كل طرف متعاقد تكلفة العضو التابع له وتكاليف إيداء المشورة ضمن إجراءات نظر التحكيم . أما تكاليف الرئيس وغيرها من جوانب الإنفاق المتبقية، فيتحملها كلا الطرفين المتعاقدين بالتساوي ، ويمكن لهيئة التحكيم عمل ترتيب مختلف في شأن التكاليف . وفيما يتعلق بكافة الأمور الأخرى ، تحدد هيئة التحكيم الإجراءات الخاصة بها .

### (المادة الحادية عشرة)

١- تتم تسوية المنازعات الخاصة بالاستثمارات بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر فيما له علاقة بهذه الاستثمارات في إقليم الطرف المتعاقد المذكور أولاً ودياً بقدر الإمكان .

٢- في حالة تعذر تسوية مثل هذه المنازعات بالكيفية الموضحة بالفقرة (١) من هذه المادة وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ التقدم بطلب التسوية، يتم بناء على طلب المستثمر عرض النزاع على المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي يتم الاستثمار في إقليمه، أو يتم عرضهم على التحكيم وفقاً لاتفاقية ١٨ مارس ١٩٦٥م الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى .

٣- إذا رفع النزاع وفقاً للفقرة (٢) من هذه المادة إلى المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد، فإنه لا يمكن للمستثمر أن يلجأ في نفس الوقت إلى التحكيم الدولي . وإذا عرض النزاع على



التحكيم يكون الحكم ملزماً ولا يخضع لأي استئناف أو تسوية ، خلاف ما هو منصوص عليه في الاتفاقية المذكورة ويتم تنفيذ الحكم وفقاً للقوانين الوطنية .

(المادة الثانية عشرة)

١- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إشعار متبادل عبر القنوات الدبلوماسية يؤكد إنهاء كلا الطرفين المتعاقدين الإجراءات النظامية الداخلية اللازمة لدخولها حيز التنفيذ .

٢- تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة (١٠) سنوات، وتظل سارية المفعول بعد ذلك إلى أن يبلغ أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر - كتابة - بنيته في إنهائها . ويصبح إبلاغ الإنهاء نافذاً بعد مضي سنة من تاريخ الإبلاغ .

٣- في حالة إنهاء العمل بهذه الاتفاقية، فإن أحكام المواد من (١) إلى (١١) تظل نافذة المفعول لمدة عشرين سنة أخرى اعتباراً من تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية .

وقعت هذه الاتفاقية في مدينة الرياض بتاريخ ٢٨ محرم ١٤٢٦ هـ الموافق ٩ مارس ٢٠٠٥ م من نسختين أصليتين باللغات : العربية والأذربيجانية والإنجليزية . والنصوص الثلاثة متساوية الحجية . وفي حالة الاختلاف في التفسير فإن النص الإنجليزي هو المعتمد .

عن حكومة المملكة العربية السعودية      عن حكومة جمهورية أذربيجان



إلمار ممدروف  
وزير الخارجية



ابراهيم بن عبدالعزيز العساف  
وزير المالية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

AGREEMENT  
BETWEEN  
THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA  
AND  
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF AZERBAIJAN  
CONCERNING  
THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION  
OF INVESTMENTS

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

The Government Of The Kingdom of Saudi Arabia

And

The Government Of The Republic Of Azerbaijan

“hereinafter referred to as the Contracting Parties”

desiring to intensify economic cooperation between both states, intending to create favorable conditions for investments by investors of either State in the territory of the other State, recognizing that the reciprocal promotion and protection of such investments are apt to stimulate private business initiative and to increase the prosperity of both nations, have agreed as follows:

#### Article 1

For the purposes of this Agreement;

1. the term “investment” means every kind of asset, owned or controlled by an investor of a Contracting Party in the territory of the other Contracting Party according to its legislation and in particular, but not exclusively includes:
  - a) movable and immovable property as well as any other rights in rem, such as mortgages, leases, liens and pledges, usufructs and similar rights;
  - b) shares, stocks and debentures of companies and other kinds of rights or interests in companies as well as securities issued by a Contracting Party or any of its investors;
  - c) claims to money such as loans or to any performance having an economic value, associated with an investment;
  - d) intellectual property rights, including but not limited to copyrights, patents, industrial designs, know-how, trademarks, trade and business secrets, trade names, good-will;
  - e) any right conferred by law or under public contract or any licenses, permits or concessions issued according to law;any alteration of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their classification as investment, provided that such alteration is not in conflict with the legislation of the Contracting Party in the territory of which the investment is made.

2. the term "returns" means the amounts yielded by an investment in particular, but not exclusively includes, profit, dividends, royalties, capital gains or any similar fees or payments;
3. the term "investor" means:
  - a) in respect of the Kingdom of Saudi Arabia:
    - I. natural persons possessing the nationality of the Kingdom of Saudi Arabia in accordance with the law of the Kingdom of Saudi Arabia;
    - II. any entity having or having no legal personality and constituted in accordance with the laws of the Kingdom of Saudi Arabia and having its head office in its territory such as corporations, enterprises, cooperatives, companies, partnerships, offices, establishments, funds, organizations, business associations and other similar entities irrespective of whether or not they are of limited liability;
    - III. the Government of the Kingdom of Saudi Arabia and its financial institutions and authorities such as the Saudi Arabian Monetary Agency, public funds and other similar governmental institutions existing in Saudi Arabia.
  - b) in respect of the Republic Of Azerbaijan:
    - I. any national person who is a national of Azerbaijan in accordance with its laws; or
    - II. any legal person such as company, corporation, firm, business, association, institution of other entity constituted in accordance with the laws and regulations of the Republic of Azerbaijan and having its seat within its territory.
4. The term "territory" means:
  - a) in respect of the Kingdom of Saudi Arabia: in addition to the zones contained within the land boundaries, the marine and submarine zones over which the Kingdom of Saudi Arabia exercises sovereignty and sovereign or jurisdictional rights under international law.
  - b) in respect of the Republic Of Azerbaijan: the "territory" of the Republic of Azerbaijan including the respective Caspian Sea sector, over which the Republic of Azerbaijan exercises sovereign and jurisdiction rights , in accordance with national legislation and international law, .



Article 2

- (1) Each Contracting Party shall in its territory promote as far as possible investments by investors of the other Contracting Party and admit such investments in accordance with its legislation. It shall in any case accord such investments fair and equitable treatment.
- (2) Investments by investors of either Contracting Party shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party. Neither Contracting Party shall in any way impair by arbitrary or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting Party.

Article 3

- (1) Each Contracting Party shall grant investments once admitted and investment returns of the investors of the other Contracting Party a treatment not less favorable than that accorded to investments and investment returns of investors of any third state.
- (2) In accordance with its laws and regulations, each Contracting Party shall grant investments once admitted and investment returns of the investors of the other Contracting Party a treatment not less favorable than that accorded to investments and investment returns of its own investors.
- (3) Each Contracting Party shall accord the investors of the other Contracting Party in connection with the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments or with the means to assure their rights to such investments like transfers and indemnification or with any other activity associated with this in its territory, treatment not less favorable than the treatment it accords to its investors or to the investors of a third state, whichever is more favorable.
- (4) The provisions in paragraph (1), (2) and (3) of this Article shall not, however, relate to privileges granted by either Contracting Party to the

investors of a third State by virtue of its membership of , or association with , a customs union , an economic union , a common market or a free trade area.

- (5) The provisions of this Article shall not apply to tax matters.

#### Article 4

- (1) Investments by investors of either Contracting Party shall not be expropriated , nationalized , or subjected to any other measure , the effects of which would be tantamount to expropriation or nationalization by the other Contracting Party except for the public benefit of that Contracting Party and against prompt, adequate and effective compensation , provided that these measures are not discriminatory and in accordance with domestic laws of general application.

Such compensation shall be equivalent to the value of the expropriated investment immediately before the date on which the actual or threatened expropriation, nationalization or comparable measure has become publicly known .

The compensation shall be paid without undue delay and shall carry a rate of return determined on the basis of the market prevailing rate of return until the time of payment; it shall be effectively realizable and freely transferable.

Provision shall have been made in an appropriate manner at or prior to the time of expropriation, nationalization or comparable measure for the determination and payment of such compensation. The legality of any such expropriation, nationalization or comparable measure and the amount of compensation shall be subject to review by due process of law.

- (2) Investors of either Contracting Party whose investments suffer losses in connection with their investments in the territory of the other Contracting Party owing to war or other armed conflict , revolution , a state of general emergency , or revolt , shall be accorded treatment not less favorable by such other Contracting Party than that accorded by the latter Contracting Party to its own investors. Such payments shall be freely transferable.

- (3) Investors of either Contracting Party shall enjoy most favored- nation treatment in the territory of the other Contracting Party in respect of the matters provided for in this Article .

#### Article 5

If a Contracting Party or any related agency makes a payment to an investor under a guarantee it has assumed in respect of an investment made by that investor in the territory of the other Contracting Party the latter Contracting Party shall recognize the transfer of any rights or claim from the investor or any of its affiliates to the former Contracting Party or any related agency.

#### Article 6

Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the free transfer of payments in connection with investments and investment returns they hold in the territory of the other Contracting Party, in particular:

- a) the principal and additional amounts to maintain or increase the investment;
- b) the returns;
- c) the repayment of loans;
- d) the proceeds from the liquidation or the sale of the whole or any part of the investment;
- e) the compensation provided for in Article 4.

#### Article 7

- (1) Transfers under Articles 4 , 5 or 6 shall be made without delay at the prevailing rate of exchange applicable on the date on which the investor applies for the related transfer.
- (2) This rate of exchange shall, in the absence of a market rate of exchange, correspond to the cross rate – obtained from those rates which would be applied by the International Monetary Fund for conversions of the currencies concerned into Special Drawing Rights.

#### Article 8

If the legislation of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favorable than is provided for by this Agreement, such regulation shall to the extent that it is more favorable prevail over this Agreement in this context.

#### Article 9

This Agreement shall also apply to investments made prior to its entry into force by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party consistent with the latter's legislation.

#### Article 10

- (1) Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of the Agreement should as far as possible be settled amicably by the governments of the two Contracting Parties.
- (2) If a dispute cannot thus be settled within six months, it shall upon the request of either Contracting Party be submitted to an arbitration tribunal.
- (3) Such arbitration tribunal shall be constituted ad hoc as follows: each Contracting Party shall appoint one member, and these two members shall agree upon a national of a third state as their Chairman to be appointed by the governments of the two Contracting Parties. Such members shall be appointed within two months, and such Chairman within three months from the date on which either Contracting Party has informed the other Contracting Party that it intends to submit the dispute to an arbitration tribunal.
- (4) If the periods specified in paragraph 3 above have not been observed, either Contracting Party may, in the absence of any other arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or if he

is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President should make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he, too, is prevented from discharging the said function, the member of the court next in seniority who is not a national of either Contracting Party should make the necessary appointments.

- (5) The arbitration tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. Such decisions shall be final and binding. Each Contracting Party shall bear the cost of its own member and the cost of counseling in the arbitration proceedings. The cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The arbitration tribunal may make a different regulation concerning costs. In all other respects, the arbitration tribunal shall determine its own procedure.

#### Article 11

- (1) Disputes concerning investments between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party, in connection with these investments in the territory of the former Contracting Party, should be amicably settled as far as possible.
- (2) If the dispute cannot be settled in the way prescribed in paragraph (1) of this Article within six months of the date the request for the settlement has been submitted, it shall be at the request of the investor filed to the competent court of law of the Contracting Party in whose territory the investment was made, or filed for arbitration under the Convention of 18 March 1965 on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States.
- (3) If the dispute is submitted in accordance with paragraph (2) to the competent Court of Law of the Contracting Party, the investor cannot at the same time seek the international arbitration. If the dispute is filed for arbitration the award shall be binding and shall not be subject to any appeal or remedy other than those provided for in the said convention. The award shall be enforced in accordance with domestic law.

Article 12

- (1) This Agreement shall be ratified; the instruments of ratification shall be exchanged as soon as possible.
- (2) This Agreement shall enter into force thirty days after the date of exchange of the instruments of ratification. It shall remain in force for a period of ten years and shall remain in force thereafter for an unlimited period unless denounced in writing by either Contracting Party twelve months before its expiration. After the expiry of the period of ten years, this Agreement may be denounced at any time by either Contracting Party giving twelve months' notice.
- (3) In respect of investments made prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of Articles 1 to 11 shall continue to be effective for a further period of twenty years from the date of termination of this Agreement.

Done at Riyadh on 28<sup>th</sup> Muharram 1426H, corresponding to 9<sup>th</sup> March 2005 in duplicate in the Arabic, Azerbaijani and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For The Government of The  
Kingdom of Saudi Arabia



Ibrahim A. Al-Åssaf  
Minister of Finance

For The Government of The  
Republic of Azerbaijan



Elmar Mammadyarov  
Minister of Foreign Affairs

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**SƏUDIYYƏ ƏRƏBİSTANI KRALLIĞI HÖKUMƏTİ  
VƏ  
AZƏRBAYCAN RESPUBLİKASI HÖKUMƏTİ  
ARASINDA  
İNVESTİSİYALARIN TƏŞVİQİ VƏ QARŞILIQLI  
QORUNMASI HAQQINDA**

**SAZİŞ**



المركز الوطني للتوثيق والمحفوظات

2. **“Gəlirlər”** termini investisiya nəticəsində qazanılan məbləğlərdir və xüsusilə, mənfəət, dividendlər, qonorarlar, kapital qazancları və ya digər buna bənzər rüsum və ödənişləri bildirir, lakin təkcə bunlarla məhdudlaşmır.

3. **“İnvestor”** termini dedikdə:

a) Səudiyyə Ərəbistanı Krallığına münasibətdə:

I. Səudiyyə Ərəbistanı Krallığının qanunlarına uyğun olaraq Səudiyyə Ərəbistanı Krallığının vətəndaşı hüququna malik fiziki şəxsləri bildirir;

II. Səudiyyə Ərəbistanı Krallığının qanunlarına uyğun olaraq istənilən hüquqi şəxs qeydiyyatı olan və olmayan, və məhdud məsuliyyətli olub-olmamasından asılı olmayaraq, baş ofisi bu ölkənin ərazisində yerləşən korporasiyalar, müəssisələr, kooperativlər, şirkətlər, tərəfdaş şirkətlər, ofislər, təşkilatlar, fondlar, idarələr, biznes assosiasiyaları və digər oxşar qurumlar;

III. Səudiyyə Ərəbistanı Krallığı Hökuməti və Səudiyyə Ərəbistanında mövcud olan Səudiyyə Ərəb Valyuta Agentliyi, dövlət fondları və digər buna bənzər hökumət qurumları kimi maliyyə institutları və onun səlahiyyətli orqanları.

b) Azərbaycan Respublikasına münasibətdə:

I. Azərbaycanın qanunlarına uyğun olaraq Azərbaycan vətəndaşı olan istənilən hüquqi şəxs; və ya

II. Azərbaycan Respublikası qanunları və qaydalarına uyğun olaraq yaradılmış və onun ərazisində yerləşən şirkət, korporasiya, firma, biznes assosiasiyaları, digər şəxsin institutu kimi istənilən hüquqi şəxs.

4. **“Ərazi”** termini dedikdə:

a) Səudiyyə Ərəbistanı Krallığına münasibətdə: Səudiyyə Ərəbistanı Krallığının beynəlxalq hüquq əsasında suverenliyə malik olduğu və suveren hüquqlarını və ya yurisdiksiyasını tətbiq etdiyi dəniz və sualtı zonalar daxil olmaqla torpaq sərhədi başa düşülür.

b) Azərbaycan Respublikasına münasibətdə: Azərbaycan Respublikasının beynəlxalq hüquqa və milli qanunvericiliyə uyğun olaraq suveren hüququnu və yurisdiksiyasını tətbiq etdiyi Xəzər dənizinin müvafiq sektoru da daxil olmaqla Azərbaycan Respublikasının ərazisi başa düşülür.



Səudiyyə Ərəbistanı Krallığı Hökuməti  
və  
Azərbaycan Respublikası Hökuməti

“bundan sonra Razılığa gələn Tərəflər adlanacaq”,

iki dövlət arasında iqtisadi əməkdaşlığı genişləndirmək istəyindən çıxış edərək, hər iki dövlətin investorlarının investisiyaları üçün digər dövlətin ərazisində əlverişli şəraitin yaradılmasını niyyət edərək, belə investisiyaların təşviqi və qarşılıqlı surətdə qorunmasının özəl biznes təşəbbüslərini təşviq edəcəyini və hər iki millətin rifahını yüksəldəcəyini dərk edərək aşağıdakılar barədə razılığa gəldilər:

**Maddə 1**

Bu Sazişdə işlədilən:

1. **“İnvestisiya”** termini- razılığa gələn bir Tərəfin investorunun digər razılığa gələn Tərəfin ərazisində, onun qanunvericiliyinə uyğun olaraq sahibi olduğu və ya barəsində hökm verə biləcəyi hər bir növ əmlakı bildirir və xüsusilə, heç də təkcə aşağıdakılarla məhdudlaşmır:

- a) daşınan və daşınmaz əmlak, eləcə də, girov, icarə, zamin, uzufrukt və buna bənzər digər əmlak hüquqları;
  - b) səhmlər, fondlar, şirkətlərin borc iltizamları, şirkətlərin digər hüquqları və maraqları, habelə Razılığa gələn Tərəflərin birinin və ya onun investorunun buraxdığı qiymətli kağızlar;
  - c) verilmiş borclara görə pul tələbləri və ya investisiya ilə əlaqədar iqtisadi dəyəri olan hər fəaliyyətə olan iddialar;
  - d) əqli mülkiyyət hüquqları, o cümlədən, müəllif hüquqları, patentlər, sənaye layihə sənədləri, nou-hau, ticarət markaları, biznes və ticarət sirləri, ticarət adları və niyyətləri daxil olmaqla, lakin heç də qeyd olunanlarla məhdudlaşmamaqla;
  - e) qanun və ya dövlət tərəfindən imzalanmış kontraktla təsbit olunan istənilən hüquq, və ya qanunamüvafiq olaraq verilmiş hər hansı lisenziyalar, icazələr və ya güzəştləri təmin edilən hüquqlar;
- investisiya və ya reinvestisiya şəklində qoyulmuş əmlaka hansısa formada dəyişiklik edilməsi onun investisiya kimi təsnifatlaşdırılmasına təsir etmir, bu şərtlə ki, bu dəyişiklik ərazisində investisiya qoyulmuş Razılığa gələn Tərəfin qanunvericiliyi ilə ziddiyyət təşkil etmir.

## Maddə 2

(1) Razılığa gələn Tərəflərdən hər biri digər Tərəfin investorlarının investisiyalarını imkan daxilində təşviq edir və özünün qanunvericiliyinə uyğun olaraq bu investisiyaların ölkədə yerləşdirilməsinə icazə verir. O, bütün hallarda həmin investisiyalara ədalətli və bərabər rejim tətbiq edir.

(2) Razılığa gələn Tərəflərin hər birinin investisiyalarının digər Tərəfin ərazisində tam təhlükəsizliyi və qorunması təmin edilir. Razılığa gələn Tərəflərdən biri heç bir halda, ərazisində olan digər Tərəfin investorlarının investisiyalarının idarə olunmasını, qorunmasını və ya istifadəsini, ya da ondan faydalanmasını, ya da barəsində sərəncam verilməsini zəiflədə biləcək zor və ya diskriminasiya tədbirləri həyata keçirmir.

## Maddə 3

(1) Razılığa gələn Tərəflərdən hər biri digər Razılığa gələn Tərəfin investorlarının artıq qəbul edilmiş investisiyalarına və investisiya gəlirlərinə münasibətdə üçüncü dövlətin investorlarının investisiyalarına və investisiya gəlirlərinə münasibətdə tətbiq etdiyi rejimdən az əlverişli olmayan rejim tətbiq edəcəkdir.

(2) Öz qanunvericiliyinə və qaydalarına müvafiq olaraq Razılığa gələn Tərəflərdən hər biri digər Razılığa gələn Tərəfin investorlarının artıq qəbul edilmiş investisiyalarına və investisiya gəlirlərinə münasibətdə öz investorlarının investisiyalarına və investisiya gəlirlərinə münasibətdə tətbiq etdiyi rejimdən az əlverişli olmayan rejim tətbiq edəcəkdir.

(3) Razılığa gələn Tərəflərdən hər biri digər Razılığa gələn Tərəfin investorları ilə investisiyalarının idarə olunması, qorunması, onlardan istifadə və ya faydalanma, və ya barəsində sərəncam verilməsi, ya da bank ötürmələri, kompensasiyalar və ya da onun ərazisində bunlarla bağlı hər hansı bir fəaliyyətlə əlaqədar investisiyalar üzərində hüquqlarının təsdiq edilməsi vasitələri ilə bağlı öz investorları və ya üçüncü dövlətin investorları üçün tətbiq etdiyi daha əlverişli rejim tətbiq edir.

(4) Bu Maddənin (1), (2) və (3)-cü bəndlərinin müddəaları, Razılığa gələn Tərəflərdən birinin üzvlük, assosiasiya üzvü, gömrük ittifaqı, iqtisadi birlik, ümumi bazar və ya azad ticarət zonası razılığı əsasında üçüncü dövlətin investoruna verdiyi imtiyazlara şamil edilməyəcəkdir.

(5) Bu Maddənin müddəaları vergi məsələlərinə tətbiq edilməyəcəkdir.

## Maddə 4

(1) Razılığa gələn Tərəflərin hər birinin investorlarının investisiyaları müsadirə olunmur və milliləşdirilmir, investisiyalarla bağlı və digər Razılığa

gələn Tərəf müsadirə və ya milliləşdirmə təsiri edə biləcək hər hansı digər hərəkətlər etmir. Əgər istisna hal kimi bu hərəkət həmin Razılığa gələn Tərəfin dövlət mənfəətinə xidmət edirsə, onda bu hərəkətin ayrışeçkilik xarakterli olmaması və onun ərazisində mövcud olan ümumi qanunlara uyğun olması şərtilə, əvəzində tez, münasib və effektiv kompensasiya ödənilməklə həyata keçirilə bilər.

Belə kompensasiyalar, investisiyaların faktiki müsadirə, ya milliləşdirmə, və ya onlarla bağlı hər hansı tədbir görülməsi barədə xəbərdarlıq elan olunduğu və ya belə təhlükə olduğu tarixdən dərhal qabaq ekspropriasiya edilmiş investisiyanın dəyərində bərabər olmalıdır. Kompensasiya üzürsüz gecikmə olmasa dərhal ödənilir və gecikdirilərsə ödəniş zamanınadək bazardakı mövcud faizlər əsasında hesablanmış faizlər də daxil olmaqla ödənilir. Bu kompensasiya nəgd pula çevrilməyə və heç bir maneəsiz xaricə ötürülməyə qabil olmalıdır. Bu cür kompensasiyanın müəyyən edilməsi və ödənilməsi üçün müsadirə, milliləşdirmə və ya oxşar hərəkət zamanı və ya əvvəl lazımı qaydada tədbir görülməlidir.

Hər hansı müsadirənin, ya milliləşdirilmənin və ya buna bənzər hər hansı digər hərəkətin, habelə kompensasiyanın məbləğinin qanuniliyi hüquqi qayda və qanunlara müvafiq olaraq yoxlanıla bilər.

(2) Əgər Razılığa gələn Tərəflər hər hansı birinin investorlarının digər Razılığa gələn Tərəfin ərazisində investisiyaları bu ərazidə baş vermiş müharibə və ya silahlı münaqişə, və ya inqilab, və ya ümumi fəvqəladə vəziyyət və ya qiyam səbəbindən itkilərə məruz qalarsa, bu investorlara münasibətdə sonuncu Razılığa gələn Tərəf öz investorlarına tətbiq etdiyi rejimdən az əlverişli olmayan rejim tətbiq edəcəkdir. Belə ödənişlər sərbəst köçürmə yolu ilə həyata keçiriləcəkdir.

(3) Bu maddənin müddəalarında göstərilmiş məsələlərlə bağlı Razılığa gələn Tərəflərin hər birinin investorları üçün digər Razılığa gələn Tərəfin ərazisində ən əlverişli rejim prinsipi tətbiq ediləcəkdir.

## Maddə 5

Əgər Razılığa gələn Tərəf və ya hər hansı bir əlaqədar qurum ikinci Razılığa gələn Tərəfin ərazisində investisiya fəaliyyəti göstərən investora hər hansı investisiyalar üçün zəmanət müqabilində pul ödəyərsə sonuncu Razılığa gələn Tərəf bu investor və ya ona tabe olan hər hansı qurum tərəfindən təqdim edilmiş hər hansı bir hüququn və ya tələbin birinci qeyd olunmuş Razılığa gələn Tərəfə, ya da onunla bağlı quruma ötürülməsini etiraf edir və tanıyır.

## Maddə 6

Hər bir Razılığa gələn Tərəf digər Razılığa gələn Tərəfin investorlarına, investisiyalarla və digər Razılığa gələn Tərəfin ərazisində əldə etdikləri investisiya gəlirləri ilə əlaqədar ödənişlərin, xüsusilə də aşağıdakıların sərbəst köçürülməsinə zəmanət verir:

- a) Investisiyaların saxlanması və ya artırılması ilə bağlı əsas və əlavə məbləğlər;
- b) Mənfəətlər;
- c) Kreditlərin qaytarılması üçün ödənilən məbləğlər;
- d) Investisiyaların ləğvi, ya bütöv, ya da bir hissəsinin satışından daxilolmalar;
- e) 4-cü maddənin mətnində nəzərdə tutulmuş kompensasiyalar.

## Maddə 7

- (1) 4, 5 və ya 6-cı maddələrdə qeyd olunmuş köçürmələr gecikdirilmədən və köçürmə günü tətbiq edilən bazar mübadilə məzənnəsi ilə həyata keçirilir.
- (2) Əgər əsas kurs olmazsa, köçürülmə kursu Beynəlxalq Valyuta Fondunun valyutalara tətbiq etdiyi əsas kurslara müvafiq olaraq götürülür və köçürülmə, investora müvafiq valyutalarda onu çıxarmaq hüququ verən hesaba edilir.

## Maddə 8

Əgər bu Sazişə əlavə olaraq Razılığa gələn Tərəflərdən hər hansı birinin qanunvericiliyi və ya beynəlxalq hüquqa uyğun olaraq hər iki Razılığa gələn Tərəf arasında hazırki öhdəliklər və ya gələcəkdə yaranacaq öhdəliklər, ümumi və ya xüsusi qaydada həmin dövlətin investorları üçün bu Sazişdə nəzərdə tutulduğundan daha əlverişli rejim qaydalarını təmin edərsə, belə halda həmin qaydalar onun daha əlverişli olduğu qeyd olunmaqla bu Sazişdən üstün tutulacaqdır.

## Maddə 9

Bu Saziş həmçinin onun qüvvəyə minməsindən əvvəl hər hansı Razılığa gələn Tərəfin investorlarının digər Razılığa gələn Tərəfin ərazisində sonuncunun qanunvericiliyinə uyğun olaraq həyata keçirdiyi investisiyalara tətbiq ediləcəkdir.

### Maddə 10

(1) Bu Sazişin təfsiri və ya həyata keçirilməsi ilə bağlı Razılığa gələn Tərəflər arasında baş verə biləcək bütün fikir ayrılıqları bütün imkanlar daxilində hər iki Razılığa gələn Tərəflərin hökumətləri tərəfindən dostcasına nizama salınır.

(2) Bu yolla fikir ayrılığını altı ay ərzində nizama salmaq mümkün olmasa, iş Razılığa gələn Tərəflərin birinin tələbi ilə arbitraja verilir.

(3) Bu məqsədlə aşağıdakı şəkildə xüsusi arbitraj orqanı yaradılır: Razılığa gələn Tərəflərin hər biri bir üzv təyin edir, həmin iki üzv üçüncü dövlətin bir vətəndaşının onlara sədr olması barədə razılığa gəlirlər və Razılığa gələn Tərəflərin hökumətləri onu sədr təyin edirlər. İki üzv, Razılığa gələn Tərəflərdən birinin digər Razılığa gələn Tərəfə ixtilafını arbitraj heyətinə çıxarmaq niyyətini bildirdikdən sonrakı iki ay ərzində, sədr isə üç ay ərzində təyin olunur.

(4) 3-cü bənddə göstərilmiş müddətlərə riayət edilmədikdə və digər razılaşmanın olmadığı təqdirdə, Razılığa gələn Tərəflərin hər birinə icazə verilir ki, Beynəlxalq Məhkəmənin sədrini dəvət etsin və o lazımı təyinatları həyata keçirsin. Əgər bu məhkəmənin sədri Razılığa gələn Tərəflərdən birinin vətəndaşı olarsa, və ya müəyyən səbəblər üzündən bu işi yerinə yetirə bilməzsə, onun müavini həmin funksiyanı yerinə yetirir. Əgər sədrin müavini də Razılığa gələn Tərəflərdən birinin vətəndaşı olarsa və ya müəyyən səbəblər üzündən yuxarıda qeyd olunmuş funksiyanı yerinə yetirə bilmirsə, Beynəlxalq Məhkəmənin dərəcə etibarilə ondan sonrakı və Razılığa gələn Tərəflərdən heç birinin vətəndaşı olmayan üzvü tələb olunan təyinatları həyata keçirir.

(5) Arbitraj orqanı qərarlarını səs çoxluğu ilə qəbul edir və qəbul etdiyi qərarlar qətidir və icbaridir. Razılığa gələn hər bir Tərəf onu təmsil edən üzvün xərclərini və arbitrajda işə baxılması ilə bağlı məsləhətləşmələrin haqqını ödəyir. Sədrə və digər işlərlə bağlı xərcləri isə hər iki tərəf bərabər şəkildə ödəyirlər. Arbitraj orqanı xərclərlə bağlı başqa bir sistem də təqdim edə bilər. Bütün digər məsələlərlə bağlı Arbitraj məhkəməsi öz prosedurlarını müəyyən edir.

### Maddə 11

(1) Razılığa gələn Tərəflə, bu Tərəfin ərazisindəki investisiyalarla bağlı digər Tərəfdən olan investor arasındakı mübahisələr imkan daxilində dostcasına nizamlanır.

(2) Həmin mübahisələrin həlli bu maddənin 1-ci bəndində göstərilmiş yollarla, nizama salınması təklif olunan tarixdən sonrakı altı ay ərzində mümkün olmadıqda, iş investorun tələbi ilə ərazisində investisiya həyata keçirilən

Razılığa gələn Tərəfin müvafiq məhkəməsinə çıxarılır və ya «Dövlətlərlə digər dövlətlərin vətəndaşları arasında investisiyalarla bağlı ixtilafların nizama salınmasına dair» 1965-ci il 18 mart Konvensiyasına uyğun olaraq Arbitraja təqdim olunur.

(3) Əgər münaqişə 2-ci bəndə uyğun olaraq Razılığa gələn Tərəfin müvafiq məhkəməsinə çıxarılsa, investor həmin işi paralel olaraq Beynəlxalq Arbitraja çıxara bilməz. Əgər iş Arbitrajda baxılarsa, onun qərarı icra üçün icbaridir və barəsində apellyasiya verilə bilməz, və ya ixtilaflar Arbitrajdan sonra qeyd olunmuş konvensiyanın müddəalarına uyğun nizama salına bilməz və Arbitrajın qərarı milli qanunlara uyğun şəkildə yerinə yetirilir.

### Maddə 12

(1) Bu Saziş ratifikasiya ediləcək və ratifikasiya fərmanlarının mübadiləsi mümkün qədər tez bir zamanda həyata keçiriləcəkdir.

(2) Bu Saziş ratifikasiya fərmanları mübadiləsindən otuz gün sonra qüvvəyə minir və on il müddətinə qüvvədə qalacaqdır və bundan sonra Razılığa gələn Tərəflərdən heç biri bu müddətin bitməsinə on iki ay qalmış digər Razılığa gələn Tərəfə yazılı şəkildə Sazişi ləğv etmək niyyəti barədə bildirməzsə, onun qüvvəsi qeyri-müəyyən müddətə uzadılır. On illik müddət bitdikdən sonra Razılığa gələn Tərəflərdən hər biri bu Sazişin ləğvi ilə bağlı verdiyi yazılı xəbərdarlıq verməklə onu ləğv edə bilər. Saziş belə xəbərdarlığın alındığı gündən on iki ay sonra qüvvədən düşür.

(3) Bu Saziş qüvvədən düşdükdən əvvəl qoyulmuş investisiyalarla bağlı bu Sazişin 1-11-ci maddələri onun qüvvədən düşməsindən sonrakı iyirmi il etibarlıdır.

Bu Saziş Ər-Riyad şəhərində “ ” mart 2005-ci il tarixində, hicri təqviminə uyğun olaraq 28 məhərrəm 1426-cı il tarixində hər biri Ərəb, Azərbaycan və İngilis dillərində olmaqla iki əsl nüsxədə imzalanmışdır, bütün mətnlər eyni qüvvəyə malikdir. Bu Sazişin təfsiri zamanı fikir ayrılığı yarandıqda ingilis dilindəki mətn əsas götürüləcəkdir.

Səudiyyə Ərəbistanı Krallığı  
Hökuməti adından



İbrahim Ə. Əl-Əssaf  
Maliyyə Naziri

Azərbaycan Respublikası  
Hökuməti adından



Elmar Məmmədov  
Xarici İşlər Naziri